No 4A العدد4A
2026 آب Aug 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

دور المعارضة في النظام السياسي العراقي بعد عام 2019

م.م نورس صباح ثجيل
وزارة التربية / المديرية العامة للكرخ الثالثة

ملخص
يهدف هذا البحث إلى دراسة طبيعة المعارضة السياسية في العراق بعد عام 2019، وتحليل التحديات التي تواجه النظام السياسي في ظل التحولات الاجتماعية والسياسية التي أعقبت احتجاجات تشرين. فقد شكّلت تلك الاحتجاجات منعطفًا مهمًا في مسار العملية السياسية العراقية، إذ عبّرت عن أزمة ثقة عميقة بين المواطن والنظام السياسي، وفتحت الباب أمام إعادة النظر في مفهوم المعارضة وأدوارها ووظائفها داخل النظام الديمقراطي الناشئ.يُبيّن البحث أن المعارضة السياسية في العراق تتسم بالتعدد والتباين، إذ توجد معارضة راديكالية ترفض العملية السياسية برمتها وتسعى لإسقاط النظام، إلى جانب معارضة داخلية تمارس دورًا مزدوجًا بين المشاركة والاعتراض بحسب موازين المصالح. ويُظهر التحليل أن هذه الأنماط من المعارضة، بسبب غياب التنظيم المؤسسي وضعف الخطاب السياسي البنّاء، قد أسهمت في إضعاف الأداء الحكومي وزيادة حالة الاستقطاب السياسي والطائفي، بدل أن تكون عاملًا ديمقراطيًا يحقق التوازن والمساءلة.كما يتناول البحث تحديات النظام السياسي العراقي بعد 2019، والمتمثلة في تراجع شرعية المؤسسات المنتخبة، وتنامي النفوذ الحزبي، واستمرار الفساد الإداري والمالي، إلى جانب ضعف الأداء الخدمي وغياب الرؤية الوطنية الموحدة. ويخلص البحث إلى أن استقرار النظام السياسي في العراق يتوقف على بناء معارضة مسؤولة ومؤسسية تمتلك برنامجًا إصلاحيًا واضحًا وتعمل ضمن الأطر الدستورية، بما يعزز الثقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع ويضمن استمرار العملية الديمقراطية.

الكلمات المفتاحية: المعارضة السياسية، النظام السياسي العراقي ، الإصلاح السياسي.

The Role of the Opposition in the Iraqi Political System After 2019

A. L :nawaras Sabah Thajeel

Abstract
This research aims to study the nature of political opposition in Iraq after 2019, and to analyze the challenges facing the political system in light of the social and political transformations that followed the October protests. These protests constituted an important turning point in the course of the Iraqi political process, as they expressed a deep crisis of confidence between the citizen and the political system, and opened the door to reconsidering the concept of the opposition and its roles and functions within the emerging democratic system.The research shows that the political opposition in Iraq is characterized by multiplicity and diversity, as there is a radical opposition that rejects the entire political process and seeks to overthrow the regime, in addition to an internal opposition that plays a dual role between participation and objection according to the balance of interests. The analysis shows that these patterns of opposition, due to the absence of institutional organization and the weakness of constructive political discourse, have contributed to weakening government performance and increasing political and sectarian polarization, instead of being a democratic factor that achieves balance and accountability. The research also addresses the challenges facing the Iraqi political system after 2019, which are represented in the decline of the legitimacy of elected institutions, the growth of partisan influence, the continuation of administrative and financial corruption, in

addition to the weakness of service performance and the absence of a unified national vision. The research concludes that the stability of the political system in Iraq depends on building a responsible and institutional opposition that has a clear reform program and operates within constitutional frameworks, thereby enhancing mutual trust between the state and society and ensuring the continuation of the democratic process.

Keywords: Political opposition, Iraqi political system, political reform.

مقدمة

شهد العراق بعد عام 2003 تحوّلًا جذريًا في بنيته السياسية، تمثّل بالانتقال من نظام شمولي مركزي إلى نظام ديمقراطي تعددي يقوم على مبدأ التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات. إلا أن هذا التحول، رغم طابعه الإيجابي المعلن، واجه منذ بداياته تحديات بنيوية عميقة تمثلت في غياب الاستقرار السياسي، وتراجع الثقة بين القوى المشاركة في العملية السياسية، وضعف مؤسسات الدولة أمام تصاعد النفوذ الحزبي والطائفي. وفي خضم هذه التحولات، برزت المعارضة السياسية بوصفها أحد المظاهر الطبيعية في الأنظمة الديمقراطية، إلا أن خصوصية التجربة العراقية جعلت من المعارضة ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد.

فقد تباينت أشكال المعارضة بين تلك التي رفضت العملية السياسية برمتها وعدّتها امتدادًا للاحتلال، وأخرى انخرطت في النظام السياسي لكنها مارست دورًا مزدوجًا بين المشاركة والمعارضة بحسب المصالح والتوازنات. ومع مرور الوقت، أخذت المعارضة في العراق تتطور من حالة فردية أو حزبية إلى حالة مجتمعية، خصوصًا بعد انتفاضة تشرين 2019 التي شكّلت نقطة تحوّل حاسمة في العلاقة بين الشارع والنظام السياسي، إذ عبّرت تلك الاحتجاجات عن سخط شعبي واسع تجاه الفساد المستشري، وتدهور الخدمات، واحتكار السلطة من قبل النخب السياسية، ما أفضى إلى إعادة تعريف مفهوم المعارضة بوصفها ليست مجرد موقف سياسي، بل حركة احتجاجية تطالب بإصلاح بنيوي شامل للنظام.

ومنذ عام 2019، واجه النظام السياسي العراقي تحديات غير مسبوقة على المستويين الداخلي والخارجي، أبرزها تراجع شرعية المؤسسات المنتخبة، وازدياد الاستقطاب الطائفي والسياسي، فضلًا عن تعدد مراكز القوة بين الأحزاب والفصائل، وتضاؤل ثقة المواطنين بقدرة النظام على الإصلاح الذاتي. وفي هذا السياق، برزت الحاجة إلى معارضة سياسية فاعلة ومسؤولة تمتلك برنامجًا إصلاحيًا واضحًا وتعمل ضمن الأطر الدستورية والقانونية، بما يسهم في تصحيح المسار الديمقراطي، لا في تقويضه.

وعليه، فإن دراسة المعارضة السياسية في العراق بعد عام 2019 تكتسب أهمية كبيرة لفهم طبيعة التحديات التي يواجهها النظام السياسي، وتحليل التفاعل بين الاحتجاج الشعبي والمعارضة الحزبية من جهة، وبين مطالب الإصلاح ومقاومة التغيير من جهة أخرى. كما تمكّن هذه الدراسة من استكشاف مدى قدرة النظام على استيعاب المعارضة بوصفها جزءًا من البناء الديمقراطي، لا تهديدًا له، وما إذا كانت التجربة العراقية تسير نحو ترسيخ ثقافة المعارضة المسؤولة أم نحو إعادة إنتاج أزماتها البنيوية ذاتها.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من التحولات العميقة التي شهدها النظام السياسي العراقي بعد عام 2019، وهي مرحلة اتسمت بتعقّد المشهد السياسي وتزايد المطالب الشعبية بالإصلاح. فقد أصبحت المعارضة السياسية أحد العوامل الرئيسة في فهم طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع، وفي تشخيص أوجه الخلل البنيوي الذي يعاني منه النظام السياسي. وتأتي أهمية الدراسة من كونها تسعى إلى تحليل دور المعارضة في ظل نظام سياسي يعاني من هشاشة مؤسساته، وتداخل المصالح الحزبية والطائفية، وضعف الأداء الحكومي في تلبية احتياجات المواطنين.

كما تكمن أهمية هذا البحث في أنه يسلّط الضوء على مرحلة ما بعد احتجاجات تشرين 2019، وهي مرحلة مفصلية أعادت تشكيل الوعي السياسي العراقي، ودفعت باتجاه إعادة النظر في مفهوم الشرعية

والتمثيل الشعبي. ففهم طبيعة المعارضة بعد هذه الأحداث يمكّن من استيعاب ديناميات التغيير السياسي، وتحديد مدى قدرة النظام على الاستجابة لمطالب الإصلاح ضمن الأطر الدستورية.
إضافة إلى ذلك، تسهم الدراسة في توضيح أدوار وأنماط المعارضة داخل وخارج العملية السياسية، وبيان أثرها في الاستقرار السياسي والاجتماعي، خاصة في ظل تصاعد الخطابات الاحتجاجية، وتنامي دور الإعلام الرقمي في توجيه الرأي العام. كما تُبرز أهمية البحث في تقديم مقاربة علمية تساعد صانعي القرار والباحثين في رسم سياسات أكثر توازنًا تضمن مشاركة المعارضة كجزء من النظام الديمقراطي، لا كتهديد له. وبذلك، فإن هذا البحث يُسهم في إغناء الأدبيات السياسية العراقية من خلال تناول موضوع لا يزال قيد التشكل والتطور، ويقدّم رؤية تحليلية لفهم العلاقة بين المعارضة وتحديات النظام السياسي، بما يعزز من فرص بناء نظام ديمقراطي أكثر رسوخًا واستقرارًا في العراق.

إشكالية البحث:

يواجه النظام السياسي العراقي بعد عام 2019 تحديات متشابكة تمس شرعيته وأداء مؤسساته وقدرته على تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي. وقد أدت احتجاجات تشرين وما تلاها من تحولات سياسية إلى بروز أنماط جديدة من المعارضة، بعضها يسعى للإصلاح من داخل النظام، وبعضها الآخر يتبنى مواقف رافضة بالكامل للعملية السياسية
تتجسد إشكالية البحث من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:
١- ما هو مفهوم المعارضة السياسية ؟
٢- ما هي تحديات النظام السياسي في العراق؟
٣- ما هي انواع المعارضة السياسية ؟
٤- ما هو دور المعارضة البارز في النظام السياسي العراقي؟

أهداف البحث:

١- تحديد مفهوم المعارضة السياسية
٢- التعرف على تحديات النظام السياسي في العراق
٣- معرفة انواع المعارضة السياسية
٤- تحديد دور المعارضة البارز في النظام السياسي العراقي

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الأنسب لدراسة الظواهر السياسية والاجتماعية المعقدة حيث يقوم المنهج الوصفي بتحديد خصائص المعارضة وأنماطها وتطورها التاريخي بعد عام 2019 أما المنهج التحليلي فيُستخدم لتفسير العلاقة بين المعارضة وتحديات النظام السياسي، وتحليل أسباب ضعف فاعليتها وأثرها في الاستقرار السياسي.

المبحث الأول

مفهوم المعارضة السياسية وتحديات النظام السياسي العراقي

تُعدّ مسألة السلطة والاعتراض عليها من أبرز الظواهر السياسية في المجتمعات الإنسانية، إذ إن السلطة، بما تمتلكه من أدوات القوة والنفوذ، تمثل محوراً للتنافس والسعي إلى السيطرة، مما يؤدي بطبيعته إلى بروز مظاهر الاعتراض على سياساتها وسلوكها. ويُشكّل التنظيم السياسي الركيزة الأساسية في تحقيق التماسك الاجتماعي وبناء النظام السياسي، سواء في السعي للوصول إلى الحكم أو في ممارسة النقد والمعارضة ضمن الأطر الدستورية والقانونية.[١] وتتسم المجتمعات بتعددها في الأديان والمذاهب والثقافات واللغات والبُنى الاجتماعية والقبلية والعشائرية، ولم تكن المجتمعات العربية استثناءً من ذلك، بل عُرفت بتنوعها الغني الذي أسهم في بناء حضارات متعاقبة. غير أن الحروب والصراعات السياسية والاستعمار

[١] عباس هادي عبهول واخر، المعارضة السياسية وفق المفهوم السياسي الإسلامي المعاصر: حريتها، وظائفها، دورها: الواقع وآفاق التطور، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة مجلد 1 عدد 82 (2025): ص250

الأوروبي أدّت إلى تفجّر قضايا الطائفية والأقليات، ما جعل هذا التنوع في كثير من الأحيان عائقاً أمام تحقيق التماسك الاجتماعي.[٢] وفي هذا السياق، يُصنَّف النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، وفقاً للمقاربات المقارنة، كنظام طائفي يقوم على مبدأ المحاصصة السياسية، وهو ما أفرز تحديات داخلية وخارجية معقدة تمثلت في غياب الاستقرار السياسي نتيجة الانقسامات بين النخب، وتفاقم الأزمات الاقتصادية بسبب الفساد وسوء الإدارة، إلى جانب المشكلات الأمنية الناتجة عن الإرهاب والتدخلات الخارجية، فضلاً عن ضعف المؤسسات بسبب تفشي الطائفية وقصور الكفاءة الإدارية، وسندرس في هذا المبحث المطلبين الآتيين:المطلب الاول مفهوم المعارضة السياسية تحديات النظام السياسي والمطلب الثاني تحديات النظام السياسي في العراق

المطلب الأول

مفهوم المعارضة السياسية

يُعدّ مفهوم المعارضة السياسية من أبرز المفاهيم المحورية في ميدان الدراسات السياسية، لما يحمله من أبعاد متعددة ومتشابكة، ولما يتميّز به من حضور واسع في الفكر السياسي المعاصر. فاللفظ ذاته ـ «المعارضة» ـ يختزن دلالات ومعاني متنوّعة تؤثر في فهم الممارسة السياسية وتوجّهها. وتظهر أهمية هذا المفهوم عند توظيفه في مجالات مختلفة مثل السياسة والأدب وحقوق الإنسان وحرية التعبير والمشاركة السياسية، إضافة إلى ارتباطه الوثيق بالنظم الحزبية والانتخابية والثقافة السياسية. كما تتنوّع أدوار المعارضة السياسية تبعًا لطبيعتها ومدى تنظيمها وأدواتها في العمل العام.[٣] وسندرس في هذا المبحث الفرعين الآتيين:

الفرع الاول مفهوم المعارضة السياسية لغة الفرع الثاني مفهوم المعارضة السياسية اصطلاحا

الفرع الأول :مفهوم المعارضة السياسية لغة

1-مفهوم المعارضة لغة

يُشتقّ مصطلح التعارض في اللغة من الفعل تعارض، وهو من العرض (بضم العين) أي الناحية أو الجهة. ويُفهم منه أن الكلام المتعارض يقف بعضه في مواجهة بعض، فيمنعه من النفاذ إلى مقصده، أي أنه يقوم على التمانع بالتقابل. فيُقال: عرض لي كذا أي واجهني بما حال دون بلوغي ما أردت، ومن هذا أُطلق على السحاب اسم عارض لأنه يحجب أشعة الشمس وحرارتها، كما ورد في قوله تعالى: (قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا). وجاء في الحديث الشريف: أن رسول الله ﷺ عارض جنازة أبي طالب، أي مرّ بها عرضًا في الطريق دون أن يتبعها من منزله. ومن ثمّ، فالتعارض في اللغة يعني التمانع والتقابل؛ فيقال: سرت فعرض لي في الطريق عارض من جبل أو نحوه، أي ما يمنع من المضي، واعترض لي بمعناه. وسُمّيت اعتراضات الفقهاء بذلك لأنها تمنع من الاستدلال بالدليل، كما يُقال: تعارضت البينات [٤]

يُعدّ مصطلح "عارض" أصلًا لكلمة "المعارضة"، ووفقًا لما ورد في معجم اللغة العربية المعاصرة فإن الفعل عارضه يعني: رفض قوله أو فعله، وناقشه وخالفه في الرأي أو الموقف، وجانبه وعدل عنه، أو قاطعه، كما في قولهم: عارض بعضُ النواب مشروعَ الحكومة.أما المعجم الكافي فيُعرّف المعارضة في العرف السياسي بأنها: الهيئة أو الحزب الذي لا يساند الحكومة في مجلس النواب، ويقابله تيار الموالاة. وهذا المعنى يتقاطع مع ما جاء في معجم الغني الذي يوضح أن المعارضة تعني: الاحتجاج والمخالفة

---

[٢] مروة عبد المنعم بكر، الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة فى العراق ،مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، المجلد 23، العدد 2 - الرقم المسلسل للعدد 91 2022، ص146

[٣] عباس عبهول واخر ، المعارضة السياسية في الأنظمة الديمقراطية- المفهوم والدلالات والأدوار ،مجلة الكوفة ، مجلد1، عدد76، ص370

[٤] محمد بن بكر بن منظور المصري لسان العرب: (711هـ) ط، بيروت، 1375هـ- 1956م 2/ 736 – 744؛

والممانعة، والمعارضة السياسية هي انتقاد أحد الأحزاب أو الفئات البرلمانية لأعمال الحكومة والتصدي لها بإبراز مواطن القصور فيها.[٥]

2- مفهوم السياسة لغة

تعود أصل كلمة "سياسة" إلى الفعل العربي ساس – يسوس، الذي يعني تدبير شؤون الناس وإدارة أمورهم. فيُقال: سُستُ الرعية سياسةً، أي أمرتهم ونهيتهم، وساس الأمر سياسةً، أي تولّى القيام به وتنظيمه. كما يُقال: وسوّسه القوم أي جعلوه يتولى أمرهم ويسوسهم، وساس الرجلُ أمورَ الناس إذا أصبح المتحكم في شؤونهم.

أما من حيث الدلالة اللغوية، فإن السياسة تُعبّر عن القيام على الشيء بما يُصلحه ويُقوّمه، وهي فعل "السائس" الذي يُدير ويُوجّه. ويُقال كذلك: يسوس الدواب أي يقوم على تربيتها وتهذيبها، كما يُقال عن الوالي إنه يسوس رعيته أي يدبّر شؤونها بالحكمة والتدبير، وسَوَّسَ له أمرًا أي ذلّله وهيّأه لما يريد.[٦]

الفرع الثاني : مفهوم المعارضة السياسية اصطلاحا

يُستعمل مصطلح المعارضة في الفقه الدستوري بمعنيين أساسيين: أحدهما عضوي (شكلي) والآخر مادي (موضوعي). ففي المعنى الشكلي تُشير المعارضة إلى القوى والهيئات التي تتولى مراقبة أداء الحكومة وسياساتها، وتسعى في بعض الحالات إلى الحلول محلها، سواء عبر الفوز في الانتخابات أو بوسائل أخرى [٧] أما في معناها المادي أو الموضوعي، فالمقصود بها الأنشطة والجهود المبذولة في نقد الحكومة ومتابعة برامجها وسياساتها من قبل القوى والهيئات الممثلة للمعارضة العضوية، وقد تصدر هذه الأنشطة أحيانًا عن فئات أو شخصيات مشاركة في الحكومة نفسها، خصوصًا في حال كونها حكومة ائتلافية [٨]

وفيما يتعلق بمفهوم المعارضة السياسية، فقد قدّم روبرت دال (Robert A. Dahl) تعريفًا مبسطًا لها، إذ يرى أن الطرف (أ) هو من يمارس السلطة ويضع سياسات الدولة، بينما الطرف (ب) هو الذي لا يشارك في صنع تلك السياسات، ويُقصد بـ (ب) في هذا السياق المعارضة. أما جين بلوندل (Jean Blondel)، فيعتبر المعارضة مفهومًا تابعًا، بمعنى أن طبيعتها ترتبط بطبيعة الحكومة ذاتها، فهي تمثل – على حد تعبيره – نوعًا من التشويش أو التحدي للأفكار والسياسات الحكومية. ومع ذلك، يرى بلوندل أن هذا الارتباط لا يمنع من وجود تنوع في أشكال وأنماط المعارضة تبعًا لطبيعة الأنظمة السياسية المختلفة.

ويُوضح سربست مصطفى رشيد أميدي أن المعارضة السياسية تتمثل في قوى وهيئات تعبّر عن مصالح وآراء فئات اجتماعية لها مشاريع وأهداف تختلف عن تلك التي تتبناها السلطة الحاكمة، وتمتلك أدواتها الخاصة في مراقبة الحكومة ومواجهتها لتحقيق رؤاها السياسية. ومن جانبه يشير محمد كنعان إلى أن مصطلح المعارضة مشتق من الكلمة اللاتينية Oppositus التي تعني العرقلة أو الوقوف في وجه الحكومة، مؤكدًا أن المعارضة أصبحت في عصرنا الحديث عنصرًا أساسيًا في أي نظام ديمقراطي.[٩]

المطلب الثاني : تحديات النظام السياسي في العراق

تتضمن التحديات التي تواجه النظام السياسي العراقي تحديات داخلية وخارجية، منها: المشاكل البنيوية في الدستور، الطائفية السياسية والمحاصصة، ضعف الهوية الوطنية، عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، ضعف المؤسسات الحكومية وانعدام الكفاءة، بالإضافة إلى التدخلات الإقليمية والدولية. هذه

---

[٥] الهام ناصر ، المعارضة السياسيّة ،الموسوعة السياسية ، متوفر على الموقع الاتي : https://p370olitical-ص، encyclopedia.org/dictionary تاريخ الزيارة 4/11/2025

[٦] ابن منظور لسان العرب،دار الكتب العلمية ،2000، ص429

[٧] سربست مصطفى رشيد ، المعارضة السياسية و الضمانات الدستورية لعملها (دراسة) - قانونية - سياسية - تحليلية مقارنة) ، مؤسسة مو كرياني للبحوث و النشر ، مطبعة خاني ، دهوك ، ط 1 ، 2011 ص(31-32) .

[٨] مصطفى طالب ،اثر النظام الانتخابي في أداء السلطات العامة في الدولة ، دار الفكر العربي ،2025،ص82

[٩] الهام ناصر ، المعارضة السياسيّة ،الموسوعة السياسية ، متوفر على الموقع الاتي : https://political-encyclopedia.org/dictionary تاريخ الزيارة 4/11/2025

التحديات تؤثر سلباً على قدرة الدولة على الاستقرار وتلبية احتياجات المواطنين. [١٠] وسندرس في هذا المطلب الفرعين الآتيين:

الفرع الاول تحديات البيئة الداخلية للنظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠١٩ والفرع الثاني تحديات البيئة الخارجية للنظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠١٩

الفرع الاول

تحديات البيئة الداخلية للنظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠١٩

أولا: عدم الاستقرار السياسي

1-تفشي الفساد وضعف أداء الدولة

حيث يواجه العراق مستويات عالية من الفساد؛ إذ كانت نسبة العراقيين الذين يرون أن الحكومة فاسدة بصورة كبيرة بلغت 74 % تقريباً عام 2019 وغياب نموذج سياسي حقيقي يوفّر مشاركة وحسّ بالانتماء، ما يجعل النظام السياسي يبدو غير شرعي أو غير فعّال.

2-النظام الطائفي – المحاصصة والمُحاصَصَة السياسية[١١]

بعد 2003، عملت محاصصات طائفية/إثنية في توزيع المناصب والموارد، ما أدّى إلى تصعيد الشعور بالإقصاء من بعض الطوائف والمناطق وهذا الأسلوب في الحكم حدّ من تأسيس مؤسسة وطنية قوية أو توافق يجسّد إرادة شعبية واسعة، ما ساهم في ضعف الاستقرار.

3-الحراك الشعبي المطالب بالإصلاح (احتجاجات أكتوبر 2019 وما بعدها)

بدأ الحراك الشعبي في أكتوبر 2019 مطالباً بوظائف أفضل، وخدمات أفضل، وإنهاء النفوذ الخارجي، والإصلاح السياسي. هذا الحراك شكّل ضغطاً سياسياً كبيراً، وأدّى إلى استقالة الحكومة آنذاك رغم ذلك، فشل الحراك في تحقيق تغييرات جوهرية فورية، وما يزال جزء كبير من الاحتقان قائماً.

4-الصراع بين النُخب السياسية (داخل المنظومة نفسها)

بعد الانتخابات أو تشكيل الحكومات، كثيراً ما تقع خلافات بين الفصائل الشيعية، أو بين الشيعة والسنة والكرد، ما يؤدي إلى شلل مؤسسي أو تأخر في اتخاذ القرار وهذا الصراع الداخلي يُضعف قدرة الدولة على إدارة الأزمات أو الاستجابة السريعة لمتطلبات المواطنين.

ثانياً: أسباب عدم الاستقرار الأمني

1-بنية أمنية مُفتّتة وضعف السيطرة على العنف

يرى الباحثون أن القوات الأمنية في العراق ليست موحّدة تماماً، وهناك قُوى أمنية محلية وإقليمية وميليشيات تعمل خارج الإطار المركزي هذا الأمر يخلق فراغات أمنية، استغلّها تنظيمات إرهابية أو فوضى محلية.

2-تزمُّر الميليشيات والنفوذ الخارجي

هذه المجموعات كثيراً ما تتحرك خارج إطار القانون أو تحظى بحصانة، ما يزيد من حالة الانفلات الأمني.

3- التنافس الإقليمي وتحويل العراق إلى ساحة صراع بالوكالة[١٢]

العراق يقع في قلب المنافسة بين إيران والولايات المتحدة ودول إقليمية أخرى؛ هذا يجعل كثيراً من العمليات الأمنية ذات بعد إقليمي وليس مجرّد محلياً بالتالي الأمن العراقي لا يُعالج فقط كقضايا داخلية بل كجزء من صراع أوسع.

4-ضعف المؤسسات القانونية والعدالة

---

[١٠] سليم كاطع علي، تحديات وآليات تعزيز الأمن الوطني العراقي بعد عام 2014،مجلة حمورابي ، العدد 39، 1 202 ،ص102

[١١] جبار حردان سلمان، تحديات النظام السياسي العراقي بعد عام :2018 دراسة تحليلية، مجلة دراسات دولية ، عدد92، 2023، ص386

[١٢] جبار حردان سلمان، مصدر سابق ، ص 392

غياب المساءلة، ووجود إفلات من العقاب لجهات مسلحة أو مسؤولة، يقلّل من ردع الجريمة والعنف، ويُضعف الثقافة الأمنية المجتمعية

الفرع الثاني : تحديات البيئة الخارجية للنظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠١٩

1-التدخّلات الإقليمية والدولية

أ) النفوذ الإيراني – الأميركي – التركي[١٣]

يشهد العراق منذ سنوات صراعات مصالح بين قوى إقليمية: على سبيل المثال، العلاقة بين العراق وإيران تتضمّن وجود ميليشيات إيرانية أو مدعومة من إيران داخل العراق، مما يُشكّل تدخّل خارجي في الشأن العراقي وأيضاً، وجود تركيا من جهة لملف المياه والأنهار المشتركة، وكذلك من جهة أمنية بخصوص الأكراد مثلاً، يُعدّ عاملاً خارجياً له تأثير مباشر.أ ما العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية فتشمل وجود قواعد، تدخلات أمنية، ومسارات سياسية. مثل حادثة الهجوم على سفارة الولايات المتحدة في بغداد في نهاية 2019 كل ذلك يُشكّل عنصراً لعدم الاستقرار الخارجي: فالعراق ليس بمعزل عن التوازنات الإقليمية والدولية، وبالتالي ليس في وضع "سيادة مطلقة" على قراراته البينية.

ب) الصراع بالوكالة وتحالفات القوى

العراق غدا أرضاً لصراعات بالوكالة (proxy wars) بين أطراف إقليمية، إذ تُستخدم فيه ميليشيات أو فصائل تعمل نيابة عن دول أو جماعات خارجية. هذا يُضعف الدولة العراقية في وحدتها وقدرتها على اتخاذ قرار مستقل من جهة أخرى، العراق ضمن منظومة العلاقات الاقتصادية العالمية (مثل النفط، الاستثمار الأجنبي، الدعم الدولي)، مما يجعله عرضة للمحددات والسياسات التي تفرضها القوى الكبرى — وهذا يُعد تحدّياً في "البيئة الخارجية".

2-**العوامل الأمنية والتهديدات العابرة للحدود** :وجود تنظيمات إرهابية مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) أو خلاياها، التهديدات الحدودية، والتسلّل من دول مجاورة، كلّها عوامل خارجية تُشكّل تحدّياً أمنياً للعراق. حتى وإن كانت العمليات داخلية، فإن البيئة التي تنشأ فيها — التهديدات العابرة للحدود - تُعدّ جزءاً من البيئة الخارجية. أيضاً، تزويد الأسلحة أو الدعم المالي من دول أخرى، أو وجود قواعد عسكرية أجنبية/شبه أجنبية، قد يضعف الردّ العراقي ويُضعِف حُدوث تنسيق داخلي قوي والتنافس الدولي حول النفوذ في العراق يجعل من الدولة العراقية طرفاً في صراعات خارجية، ما يُعقّد مهمّتها في ضبط أمنها الخارجي والداخلي.[١٤]

المبحث الثاني : انواع المعارضة ودورها البارز

تتعد أنواع المعارضة السياسية في العراق حيث تُعدّ ركناً أساسياً في بنية النظام السياسي، وجوهراً في العملية السياسية ذاتها، كما تُعدّ مؤشراً على تطور الوعي والثقافة السياسية داخل المجتمع. فوجود معارضة فعّالة يُعبّر عن مستوى من النضج السياسي ويعكس قدرة المجتمع على تقييم أداء السلطة الحاكمة. غير أن مساحة المعارضة وحدودها تختلف باختلاف طبيعة النظام السياسي؛ ففي الأنظمة الديمقراطية تُمنح المعارضة مكانة معترفاً بها قانونياً وسياسياً، وتُتاح لها حرية العمل والتعبير والمشاركة. أما في الأنظمة الديكتاتورية، فإنها تُحارب وجود المعارضة وتعمل على إقصائها وتهميشها، بل قد تصل إلى ملاحقة رموزها وتصفية أنشطتها بصورة ممنهجة.[١٥]وسندرس في هذا المبحث المطلبين الآتيين: المطلب الاول انواع المعارضة السياسية والمطلب الثاني دور المعارضة البارز في النظام السياسي العراقي

المطلب الأول : انواع المعارضة السياسية

---

[١٣] جبار حردان سلمان، مصدر سابق ، ص 399

[١٤] جبار حردان سلمان، مصدر سابق ، ص 399

[١٥] ناصر كاظم خلف . حسن سعد عبد الحميد .، المعارضة السياسية في العراق (1925-2018)، مجلة تحولات،مجلد2، عدد1، 2019، ص230

تتمثل أنواع المعارضة السياسية في العراق في المعارضة البرلمانية (الحزبية التقليدية) التي تسعى للمشاركة في السلطة ضمن النظام القائم، والمعارضة الشعبية التي تنبع من الشارع من خلال الاحتجاجات والتظاهرات، والمعارضة الراديكالية التي تسعى لتغيير النظام بالقوة. بالإضافة إلى ذلك، هناك معارضة "موضوعية" لا ترتبط بأحزاب، بل تنشأ من خلال وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والأفراد.[١٦]
، وسندرس في هذا المطلب الفرعين الآتيين: الفرع الاول المعارضة من خارج العملية السياسية
الفرع الثاني المعارضة من داخل الحكومة

الفرع الأول : المعارضة من خارج العملية السياسية

تُعدّ هذه المعارضة من التيارات التي أعلنت موقفها الرافض منذ بدايات العملية السياسية في العراق، إذ قاطعتها بالكامل. وقد تكوّنت في بدايتها من بقايا حزب البعث والقيادات العسكرية السابقة إلى جانب بعض الجماعات المتشددة التي تضررت من النظام السياسي الجديد. ورغم افتقارها في مراحلها الأولى لأي قاعدة جماهيرية تُذكر، إلا أنها أصبحت اليوم تُعدّ من أخطر أنماط المعارضة، لأنها تُجسّد النموذج التقليدي السائد في الفكر الشمولي العراقي، أي المعارضة التي تسعى إلى إسقاط النظام القائم لا إصلاحه.
ومع مرور السنوات، تراجعت نسب المشاركة في الانتخابات إلى مستويات متدنية، وازدادت معدلات الفقر والبطالة والفساد، في حين فشلت الدولة في احتواء الأجيال الجديدة، وعجز السياسيون عن تحقيق وعودهم في الإصلاح والبناء.
وبناءً على ذلك، توسعت هذه المعارضة وتنامى تأثيرها، وأصبح لها خطاب سياسي موحّد وجاذب استطاع كسب قاعدة جماهيرية واسعة. وقد استفادت من وسائل التواصل الاجتماعي والفضائيات في نشر أفكارها، مركّزةً على نزع الشرعية الأخلاقية عن النظام السياسي القائم على أساس الانتخابات، وإقناع الشارع بضرورة الثورة عليه من خلال تسليط الضوء على أخطائه ونقاط ضعفه، وتحشيد الجماهير بهدف إسقاطه.
ويمتاز هذا النوع من المعارضة بعدم إيمانه بالعملية السياسية ومؤسسات النظام بعد عام 2003، ولا يعترف بشرعية الانتخابات. كما أن معظم أنشطته تُدار من خارج العراق، خصوصًا من بعض الدول العربية. ويُذكر أن العديد من قياداته وأعضائه مطلوبون للقضاء أو محكومون غيابيًا أو مشمولون بإجراءات العدالة الانتقالية، بينما تورط بعضهم في دعم أنشطة إرهابية. وتعتمد هذه المعارضة في خطابها على سرديات ومفاهيم مرتبطة بالعهد البعثي، وتتبع أسلوبًا تعبويًا وتحريضيًا، معتمدةً على الفضائيات المناوئة ومواقع الإنترنت لنشر رسائلها بشكل مباشر أو غير مباشر.[١٧]

الفرع الثاني : المعارضة من داخل الحكومة

يُرافق هذا النوع من المعارضة العملية السياسية منذ نشأتها الأولى، ويتكوّن في الأساس من الأحزاب أو القوى التي شاركت في السلطة لكنها حصلت على مقاعد محدودة في البرلمان. فرغم امتلاكها مناصب ومواقع حكومية، إلا أنها غالبًا ما تستغل هذه المواقع في تحريك الرأي العام ضد الحكومة أو رئيسها، عبر الظهور المكثف في وسائل الإعلام وبناء تحالفات داخل البرلمان وخارجه، ليس بهدف إسقاط النظام أو إصلاحه، بل لتحقيق مكاسب سياسية آنية مثل الضغط على رئيس الوزراء أو بعض الوزراء، أو المحافظة على شعبيتها وكسب مؤيدين جدد، خاصةً أن الخطاب النقدي الحاد يلقى تجاوبًا أوسع لدى الشارع العراقي مقارنةً بالخطاب المساند للحكومة. وقد ساهم هذا الشكل من المعارضة في تعميق الانقسام الطائفي، وأضعف ثقة المواطنين بالنخب السياسية التي يغلب عليها التنافر والتشتت. كما برزت خطورته من خلال تورط بعض رموزه في أعمال إرهابية، مثل النائب محمد الدايني الذي أُدين بالمشاركة في

---

[١٦] محمد الباسم، العراق: المعارضة تستهدف حكم "الإطار التنسيقي" لا النظام السياسي،مقال متوفر على الموقع الآتي: https://www.alaraby.co.uk/politics/ تاريخ الزيارة 5/11/2025

[١٧] عباس عبود سالم، المعارضة السياسية في العراق: بين إصلاح النظام وإسقاطه،مقال متوفر على الموقع الآتي : https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/almardt-alsyasyt-fy-alraq-byn-aslah-alnzam-wasqath تاريخ الزيارة :4/11/2025

تفجير كافتيريا البرلمان عام 2007، ووزير الثقافة الأسبق أسعد الهاشمي المتهم بقتل نجلي السياسي مثال الآلوسي عام 2005. ويُميز هذا النمط من المعارضة أن أبرز شخصياته من أعضاء البرلمان والمسؤولين الكبار في الدولة، وغالبًا ما يتبنّى خطابًا نقديًا تشكيكيًا يركز بالدرجة الأولى على رئيس الوزراء ثم على القوى السياسية المنافسة. كما تتكرر في خطابهم اتهامات التهميش والإقصاء وادعاءات الاستبداد والطائفية.وتضمّ هذه المعارضة شخصيات من أحزاب ذات ثقل سياسي وبرلماني مثل جبهة التوافق السنية، والحزب الإسلامي العراقي، والتيار الصدري، والقائمة العراقية، إضافة إلى بعض القوى الكردية. وتعتمد هذه المعارضة في نشاطها على إمكانات الدولة ووسائل إعلامها الرسمية في الترويج لمواقفها وكسب التأييد، كما تمتلك علاقات خارجية مستقلة عن الأطر الرسمية، وأحيانًا تستفيد من القنوات الحكومية لتحقيق مكاسب حزبية خاصة. أما بنيتها فهي كتلة متحركة وغير ثابتة، تتشكل وتتفكك تبعًا لتغيّر المصالح والتحالفات السياسية.[١٨]

المطلب الثاني : دور المعارضة البارز في النظام السياسي العراقي

دور المعارضة في النظام السياسي العراقي لا يزال ضعيفًا ويتسم بالتحديات، وغالبًا ما تتركز المعارضة داخل البرلمان أو حتى داخل الحكومة نفسها، وتستغل إمكانيات الدولة في الترويج لخطابها. من أهم أدوار المعارضة، مراقبة أداء الحكومة، والعمل على تصويب مسار النظام السياسي من خلال تقديم برامج وبدائل. ومع ذلك، فإن الاستقطاب الطائفي وغياب مؤسسات قوية لحماية حقوق المعارضة تضعف من فعاليتها. وسندرس في هذا المطلب الفرعين الآتيين: الفرع الاول أفعال المعارضة في العراق بعد العام ٢٠١٩و الفرع الثاني أثر تلك الافعال على السياسي العراقي

الفرع الأول : أفعال المعارضة في العراق بعد العام ٢٠١٩

شهدت محافظة بغداد انطلاق الشرارة الأولى للتظاهرات النظام الشعبية السلمية التي جاءت احتجاجاً على نظام المحاصصة والفساد وتدهور الأوضاع المعيشية، في بدايتها كانت مطالب المحتجين تتمحور حول تحسين الخدمات وتوفير فرص العمل. غير أن تلك التظاهرات سرعان ما تصاعدت واتسع نطاقها لتتحول إلى انتفاضة جماهيرية شاملة عمّت معظم محافظات العراق،[١٩] محدثة هزّة عميقة في بنية النظام السياسي القائم. فقد خرجت حشود ضخمة من المواطنين الغاضبين إلى ميادين وساحات العاصمة والمدن الأخرى، معبّرين عن رفضهم لهيمنة الطبقة السياسية الطائفية ونهج المحاصصة واستفحال الفساد والأزمات الاقتصادية والاجتماعية. وقد واجهت السلطات تلك الحركة الشعبية بردٍّ دموي وعنفٍ مفرط هدف إلى إخمادها في مهدها، في حين ساهمت بعض وسائل الإعلام الحكومية والموجَّهة، إلى جانب منصات التواصل الاجتماعي، في بث أخبار مضلِّلة وفيديوهات مفبركة لخدمة الرواية الرسمية. إلا أنّ هذه الإجراءات القمعية لم تفلح في احتواء الانتفاضة، بل زادت من زخمها واتساعها. وفي المقابل، واصلت الجماهير دعمها للمحتجين السلميين، مستنكرةً الجرائم التي ارتكبها القناصة ضدهم، ومعبّرةً عن تضامنها مع المنتفضين وصمودهم وبطولاتهم في وجه العنف المفرط.

تتمحور أفعال المعارضة في العراق بعد عام 2019 حول حراك "تشرين" الاحتجاجي الذي طالب بإسقاط النظام السياسي، مكافحة الفساد، تحسين الأوضاع الاقتصادية، وإنهاء التدخل الخارجي. وقد شهد هذا الحراك مظاهرات سلمية في بغداد وجنوب العراق، مع رفض كامل للعنف كآلية للتعبير عن المطالب. على المستوى السياسي، ظهرت كيانات وأشكال معارضة مختلفة، منها "المجلس الوطني للمعارضة العراقية" وشخصيات سياسية وإعلامية مستقلة تسعى لتغيير المشهد السياسي القائم أفرزت انتفاضة تشرين عام 2019 ظهور عدد كبير من القوى والشخصيات العراقية، لاسيما تلك المقيمة خارج البلاد،

---

[١٨] عباس عبود سالم، المعارضة السياسية في العراق: بين إصلاح النظام وإسقاطه،مقال متوفر على الموقع الآتي : https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/almardt-alsyasyt-fy-alraq-byn-aslah-alnzam-wasqath تاريخ الزيارة :4/11/2025

[١٩] عبد الكريم الوزان،إنتفاضة تشرين في العراق عام 2019 – 2020 وكيفية تعامل الحكومة العراقية ووسائل الاعلام والمواقع الاجتماعية معها،مجلة اتحاد الجامعات العربية ،المجلد 2020، العدد 4 ،2020، ص61

التي انخرطت في تكتلات وتحالفات سياسية رفعت شعارات ذات طابع وطني في ظاهرها. غير أن هذه الكيانات، في جوهرها، كانت تفتقر إلى القدرات التنظيمية الحقيقية وإلى قاعدة جماهيرية فاعلة داخل المجتمع العراقي، فضلاً عن محدودية نزاهة بعض رموزها، سواء في مراحل ما قبل عام 2003 أو في الفترات اللاحقة له، ما جعل تأثيرها الفعلي على الواقع السياسي محدوداً مقارنة بالشعارات التي تبنّتها.[٢٠]

مع تجدد الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في الأول من تشرين الأول/أكتوبر 2019، واتساع نطاقها بصورة أكبر وأكثر تنظيماً في الخامس والعشرين من الشهر نفسه، واجه النظام السياسي العراقي، بمؤسساته الثلاث (رئاسة الجمهورية، ورئاسة مجلس الوزراء، ورئاسة مجلس النواب)، ضغطاً غير مسبوق وحالة من الإرباك الشديد. فقد أدّت موجة التظاهرات إلى ارتفاع كبير في أعداد الضحايا، حيث تجاوز عدد القتلى ثلاثمائة شخص، فيما بلغ عدد الجرحى نحو خمسة عشر ألفاً، إضافةً إلى أعداد كبيرة من المعتقلين، وسط مؤشرات على إمكانية ارتفاع تلك الأرقام في الأيام اللاحقة نتيجة تصاعد حدة المواجهات واتساع رقعة الاحتجاجات.

الفرع الثاني: أثر تلك الافعال على النظام السياسي العراقي

جاءت احتجاجات عام 2019 في العراق كردّة فعل طبيعية على التدهور الحاد في الأوضاع الاقتصادية، وانتشار الفساد الإداري والمالي، وارتفاع معدلات البطالة بين فئات المجتمع، ولا سيما الشباب. ومع اتساع نطاق التظاهرات، تصاعدت مطالب المحتجين لتشمل استقالة حكومة عادل عبد المهدي وتشكيل حكومة انتقالية تتولى الإعداد لانتخابات مبكرة، إلى جانب الدعوة إلى تغيير شامل للنخبة السياسية التي تولت الحكم منذ عام 2003. كما عبّر المتظاهرون عن رفضهم الشديد لأي تدخلات خارجية، وبخاصة الإيرانية في الشأن العراقي، وقد شهدت ساحات الاحتجاج أعمالاً رمزية تمثلت في حرق العلم الإيراني تأكيداً على رفض الوصاية والتبعية السياسية.[٢١]

وقد كانت أبرز نتائج احتجاجات العراق في عام 2019 (تظاهرات تشرين) استقالة الحكومة، وإجراء انتخابات مبكرة، وارتفاع حصيلة القتلى والإصابات بشكل كبير. كما كشفت الاحتجاجات عن استياء شعبي عميق من الفساد والخدمات العامة السيئة والتدخلات الخارجية.

1-استقالة الحكومة: قدم رئيس الوزراء آنذاك عادل عبد المهدي استقالته في نوفمبر 2019، استجابةً لمطالب المحتجين والضغط المتزايد.

2-تغيير قانون الانتخابات: تم تغيير القانون لتقليل تأثير الأحزاب الكبيرة وتمكين المرشحين المستقلين.

3-انتخابات مبكرة: أُجريت انتخابات برلمانية مبكرة في أكتوبر 2021، التي كانت من أبرز مطالب المتظاهرين.

4-فقدان الثقة بالنظام السياسي: أدت الخسائر الفادحة في الأرواح نتيجة استخدام العنف ضد المتظاهرين إلى أزمة ثقة عميقة بين المواطنين والنخبة السياسية الحاكمة

تعد احتجاجات تشرين لعام 2019 سابقة نوعية على الساحة السياسية العراقية، و كانت اشبه بالصدمة للسلطة السياسية العراقية من حيث الجانب الكمي والنوعي للمتظاهرين، والتي احرجت الحكومة أمام نفسها وأمام المجتمع الدولي على حد سواء باعتبار انها حكومة ديمقراطية[٢٢]

خاتمة : شهد العراق بعد عام 2019 مرحلة سياسية واجتماعية فارقة، تمثلت في تصاعد الوعي الشعبي واحتدام التوتر بين الشارع والنخب الحاكمة، في ظل تفاقم الأزمات الاقتصادية والإدارية وضعف مؤسسات الدولة. وقد كشفت هذه المرحلة أن المعارضة السياسية في العراق ما زالت تعاني من غياب

---

[٢٠] خالد هاشم محمد، احتجاجات العراق 2019 : نظرة تحليلية، المركز الديمقراطي العربي ، 2019، متوفر على الموقع الآتي: https://democraticac.de/?p=64017#_ftn2 تاريخ الزيارة 5/11/2025

[21] AUDREY WILSON, Why Iraq's Protesters Are Still in the Streets, Foreign Policy, at: https://foreignpolicy.com.

[٢٢] نسرين فالح حسن، تظاهرات تشرين2019 في العراق،مجلة العلوم الإنسانية ،مجلد2، عدد4، 2021،ص414

الهوية الواضحة والانقسام البنيوي، فهي لم تتبلور بعد كقوة مؤسسية فاعلة قادرة على ممارسة دورها الديمقراطي في الرقابة والمساءلة، بل ظلت تتحرك في إطار الانفعالات السياسية والمصالح الفئوية.

لقد أوضحت الدراسة أن طبيعة المعارضة العراقية بعد عام 2019 تتوزع بين معارضة رافضة للعملية السياسية بشكل كامل، تمارس نشاطها من الخارج وتسعى لإسقاط النظام، ومعارضة داخلية تشارك في العملية السياسية لكنها تستخدم موقعها داخل النظام لتحقيق مكاسب سياسية أو جماهيرية. هذا الانقسام جعل المعارضة تتحول من أداة ديمقراطية إلى عاملٍ إضافي للأزمة السياسية، وأسهم في تعميق الاستقطاب الطائفي والحزبي، وأضعف فرص الإصلاح الحقيقي داخل مؤسسات الدولة.

وقد تبين أن احتجاجات تشرين 2019 لم تكن مجرد حدث عابر، بل محطة محورية أعادت تعريف العلاقة بين الشعب والسلطة، ودفعت نحو تجديد الخطاب السياسي وإعادة التفكير بدور المعارضة كأداة للإصلاح لا للهدم. غير أن غياب التنظيم السياسي للمحتجين، وضعف القنوات الديمقراطية، حال دون تحويل الزخم الشعبي إلى مشروع إصلاحي مستدام.

أولا: النتائج

١. المعارضة العراقية بعد 2019 ما زالت تعاني من ضعف الهيكلية التنظيمية والانقسام في الرؤى والأهداف.

٢. تعدد أنماط المعارضة الراديكالية، الداخلية، البرلمانية جعلها غير قادرة على توحيد خطابها أو التأثير الفعلي في القرار السياسي.

٣. النظام السياسي العراقي ما بعد 2003 لم يتمكن من بناء مؤسسات ديمقراطية مستقرة تضمن تداول السلطة والمساءلة الفعلية.

٤. الاحتجاجات الشعبية أفرزت معارضة مجتمعية جديدة غير حزبية، لكنها تفتقر إلى الإطار المؤسسي والتنظيم السياسي.

٥. غياب الفصل بين السلطات وضعف استقلالية القضاء والإعلام الرسمي أضعف قدرة المعارضة على أداء دورها الدستوري.

٦. استمرار الفساد السياسي والمحاصصة الطائفية أدى إلى تآكل ثقة المواطنين بالنظام والمعارضة معًا.

ثانيا: التوصيات

١. تفعيل الإطار الدستوري للمعارضة السياسية من خلال تشريعات تنظم عملها وتضمن حقها في الرقابة والمساءلة البرلمانية.

٢. تشجيع تشكيل معارضة وطنية مؤسسية تعمل ضمن النظام الديمقراطي وتتبنى خطابًا إصلاحيًا لا إقصائيًا.

٣. إصلاح النظام الانتخابي بما يضمن تمثيلًا حقيقيًا للقوى السياسية والمستقلين ويحدّ من هيمنة الأحزاب الكبرى.

٤. تعزيز الثقافة السياسية الديمقراطية لدى المواطنين والنخب، بما يسهم في ترسيخ قيم الحوار والتعددية.

٥. تحييد مؤسسات الدولة عن الصراعات الحزبية، وضمان استقلال القضاء والإعلام عن التأثير السياسي.

٦. توسيع مشاركة الشباب والحركات الاحتجاجية ضمن الأطر السياسية الرسمية، عبر تشجيع انخراطهم في العمل الحزبي الشرعي.

بهذا يتضح أن إصلاح العلاقة بين المعارضة والنظام السياسي في العراق لا يتطلب فقط تعديلات شكلية في القوانين أو الهياكل السياسية، بل يحتاج إلى تحول ثقافي وفكري عميق في مفهوم العمل السياسي ذاته، بحيث تصبح المعارضة شريكًا في بناء الدولة، لا خصمًا يسعى لهدمها، وبذلك يمكن للعراق أن يخطو بثبات نحو ديمقراطية حقيقية مستقرة تقوم على التوازن والمساءلة والمواطنة.

المصادر

➢ ابن منظور لسان العرب،دار الكتب العلمية ،2000

➢ جبار حردان سلمان، تحديات النظام السياسي العراقي بعد عام :2018 دراسة تحليلية، مجلة دراسات دولية ، عدد92، 2023
➢ خالد هاشم محمد، احتجاجات العراق 2019 : نظرة تحليلية، المركز الديمقراطي العربي ، 2019، متوفر على الموقع الآتي: https://democraticac.de/?p=64017#_ftn2 تاريخ الزيارة 5/11/2025
➢ سربست مصطفى رشيد ، المعارضة السياسية و الضمانات الدستورية لعملها (دراسة) - قانونية - سياسية - تحليلية مقارنة) ، مؤسسة مو كرياني للبحوث و النشر ، مطبعة خاني ، دهوك ، ط 1 ، 2011
مصطفى طالب ،اثر النظام الانتخابي في أداء السلطات العامة في الدولة ، دار الفكر العربي ،2025
➢ سليـم كاطـع علـي، تحديات وآليات تعزيز الأمن الوطني العراقي بعد عام 2014،مجلة حمورابي ، العدد 39، 1 202
➢ عباس عبهول واخر ، المعارضة السياسية في الأنظمة الديمقراطية- المفهوم والدلالات والأدوار ،مجلة الكوفة ، مجلد1، عدد76
➢ عباس عبود سالم، المعارضة السياسية في العراق: بين إصلاح النظام وإسقاطه،مقال متوفر على الموقع الآتي : https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/almardt-alsyasyt-fy-alraq-byn-aslah-alnzam-wasqath تاريخ الزيارة :4/11/2025
➢ عباس هادي عبهول واخر، المعارضة السياسية وفق المفهوم السياسي الإسلامي المعاصر: حريتها، وظائفها، دورها: الواقع وآفاق التطور، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة مجلد 1 عدد 82 (2025
➢ عبد الكريم الوزان،إنتفاضة تشرين في العراق عام 2019 – 2020 وكيفية تعامل الحكومة العراقية ووسائل الاعلام والمواقع الاجتماعية معها،مجلة اتحاد الجامعات العربية ،المجلد 2020، العدد 4 2020،
➢ محمد الباسم، العراق: المعارضة تستهدف حكم "الإطار التنسيقي" لا النظام السياسي،مقال متوفر على الموقع الآتي: https://www.alaraby.co.uk/politics/ تاريخ الزيارة 5/11/2025
➢ محمد بن بكر بن منظور المصري لسان العرب: (711هـ) ط، بيروت، 1375هـ- 1956م
➢ مروة عبد المنعم بكر، الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة فى العراق ،مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، المجلد 23، العدد 2 - الرقم المسلسل للعدد 91 2022،
➢ ناصر كاظم خلف . حسن سعد عبد الحميد .، المعارضة السياسية في العراق (1925-2018)، مجلة تحولات،مجلد2، عدد1، 2019
➢ نسرين فالح حسن، تظاهرات تشرين2019 في العراق،مجلة العلوم الإنسانية ،مجلد2، عدد4، 2021
➢ الهام ناصر ، المعارضة السياسيّة ،الموسوعة السياسية ، متوفر على الموقع الاتي : https://political-encyclopedia.org/dictionary/ص370 تاريخ الزيارة 4/11/2025
➢ AUDREY WILSON, Why Iraq’s Protesters Are Still in the Streets, Foreign Policy, at: https://foreignpolicy.com.